ومدغشقر ومصر (٤٩) ، توجيه الدعوة إلى السيد نيومنزاننا ، بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت .

وفي الجلسة ٢٥٩٤ ، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، قرر المجلس دعوة ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى الإشتراك في مناقشة المسألة ، دون أن يكون له حق التصويت .

وفي الجلسة ٢٥٩٥ المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، قرر المجلس دعوة ممثل غواتيمالا إلى الإشتراك في مناقشة المسألة ، دون أن يكون له حق التصويت .

القرار ٥٦٦ (١٩٨٥)

المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥

إن مجلس الأمن ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام (٥٠) ،

وقد استمع إلى بيان رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة (٥١) ،

(٤٩) الوثيقة S/17271 ، المتضمنة في محضر الجلسة ٢٥٩٢ .

(٥٠) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الوثيقة S/16237 ، والمرجع نفسه ، السنة الأربعون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٥ ، الوثيقة S/17242 .

(٥١) المرجع نفسه ، السنة الأربعون ، الجلسة ٢٥٨٢ .

وقد نظر في بيان السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (٥١) ،

وإذ يشيد بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستعدادها للتعاون تعاوننا تماما مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثلها الخاص ، بما في ذلك استعدادها المعلن لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع جنوب افريقيا والتقييد به ، تنفيذًا لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ،

وإذ يستعيد ويؤكد من جديد قراراته ٢٦٩ (١٩٦٩) ، و ٢٧٦ (١٩٧٠) ، و ٣٠١ (١٩٧١) ، و ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣١ (١٩٧٨) ، و ٤٣٢ (١٩٧٨) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، و ٥٢٢ (١٩٨٢) ، و ٥٢٩ (١٩٨٢) ،

وإذ يشير إلى بيان رئيس مجلس الأمن (٥٢) ، المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، باسم المجلس ، والذي يعلن في جملة أمور ، أن إقامة ما يسمى الحكومة المؤقتة في ناميبيا باطل ولاغ ،

وإذ يساوره شديد القلق للتوتر وعدم الاستقرار الناجمين عن السياسات العدائية لنظام الفصل العنصري في أنحاء الجنوب الافريقي والتهديد المتصاعد لأمن المنطقة وأشاره الأوسع على السلم والأمن الدوليين

٣- يدين كذلك نظام جنوب افريقيا العنصري لإقامته ما يسمى بالحكومة المؤقتة في وندموك ، ويعلن أن هذا الإجراء الذي اتخذ حتى في أثناء انعقاد مجلس الامن ، يشكل إهانة صريحة للمجلس وتحديا صافرا لقراراته ، ولاسيما قراريه ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ؛

٤- يعلن أن هذا الإجراء غير مشروع ولاغ وباطل ، ويعلن أن أي ممثل أو أي جهاز ينشأ نتيجة له لن ينال أي اعتراف سواء من قبل الامم المتحدة أو من قبل أي دولة عضو فيها ؛

٥- يطالب نظام جنوب افريقيا العنصري بأن يلغي على الفور الإجراء الانفرادي غير المشروع المذكور أعلاه ؛

٦- يدين كذلك جنوب افريقيا لوضعها العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالإصرار على شروط تتنافى مع أحكام خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ؛

٧- يرفض مرة أخرى إصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها به ، باعتبار أن ذلك لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٨- يعلن مرة أخرى أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يظل مرهونا بحسم مسائل دخيلة على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٩- يكرر تأكيد أن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، هو الأساس الوحيد

نتيجة لاستمرار ذلك النظام في استخدام ناميبيا كمنطقة انطلاقا لشن هجمات عسكرية ضد الدول الافريقية في المنطقة وزعزعة استقرارها ،

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية الامم المتحدة القانونية عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الامن الرئيسية عن ضمان تنفيذ قراراته ، ولاسيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يتضمنان خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ،

وإذ يلاحظ أن عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى السنوية الاربعين لتأسيس الامم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرب عن قلقه الشديد لأن مسألة ناميبيا معروضة على المنظمة منذ بدء عهدا ولا تزال باقية دون حسم ،

وإذ يرحب بالحملة العالمية الناشئة والمكثفة التي يقوم بها أناس من جميع مجالات الحياة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري في جهد متضافر لإنهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا والفصل العنصري ،

١- يدين جنوب افريقيا لاستمرارها في احتلالها غير المشروع لناميبيا في تحدي صارخ لقرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الامن ؛

٢- يؤكد من جديد شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبى ضد الاحتلال غير المشروع من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري ويطلب إلى جميع الدول أن تزيد من مساعدتها الأدبية والمادية للشعب الناميبى ؛

على أن تفعل ذلك في هذه الاثناء ، ويمكن
أن تشمل هذه التدابير ما يلي :

(أ) وقف الاستثمارات الجديدة وتطبيق
حواجز مالية لبلوغ تلك الغاية ؛

(ب) إعادة النظر في العلاقات
البحرية والجوية مع جنوب افريقيا ؛

(ج) حظر بيع الكروغراند وكل القطع
النقدية الاخرى المسكوكة في جنوب
افريقيا ؛

(د) تقييد العلاقات الرياضية
والثقافية ؛

١٥- يرجو من الامين العام أن يقدم
تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في موعد
لا يتجاوز الاسبوع الاول من ايلول/سبتمبر
١٩٨٥ ؛

١٦- يقرر إبقاء المسألة قيد
النظر ، والاجتماع فور تلقي تقرير الامين
العام بفرض امتراض التقدم المحرز في
تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والقيام ، في
حالة تمادي جنوب افريقيا في وضع
العراقيل ، بتنفيذ الفقرة ١٣ من هذا
القرار .

اعتمد في الجلسة ٢٥٩٥
بالغلبية ١٣ صوتاً مقابل
لا شيء وامتناع عضوين
(الملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ،
والولايات المتحدة
الامريكية) عن التصويت .

المقبول دولياً لتسوية المشكلة الناميبية
بالوسائل السلمية ويطلب بتنفيذه فوراً
ودون قيد أو شرط ؛

١٠- يؤكد أن المشاورات التي يجريها
الامين العام عملاً بالفقرة ٥ من القرار
٥٣٢ (١٩٨٣) قد أثبتت أنه تم حسم جميع
المسائل المتعلقة المتعلقة بالقرار ٤٣٥
(١٩٧٨) ، عدا اختيار النظام الانتخابي ؛

١١- يقرر أن يكلف الامين العام
بامتشاف الاتصال فوراً مع جنوب افريقيا
بغية الحصول على اختيارها للنظام
الانتخابي الذي سيستخدم في انتخابات
الجمعية التأسيسية ، تحت إشراف ومراقبة
الأمم المتحدة ، وفقاً لاحكام القرار ٤٣٥
(١٩٧٨) ، وذلك بغية تمهيد السبيل أمام
قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار آذن لتنفيذ
خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ؛

١٢- يطالب جنوب افريقيا بأن تتعاون
تعاوناً تاماً مع مجلس الأمن والامين العام
من أجل تنفيذ هذا القرار ؛

١٣- يحذّر بشدة جنوب افريقيا من أن
عدم قيامها بذلك سيخطر مجلس الأمن إلى
الاجتماع فوراً للنظر في اتخاذ التدابير
الواجبة بموجب الميثاق ، بما في ذلك
الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة
ضغط إضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا
للقرارات السالفة الذكر ؛

١٤- يحث الدول الاعضاء في الأمم
المتحدة التي لم تنظر بعد في اتخاذ
تدابير طوعية مناسبة ضد جنوب افريقيا ،